الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

كتاب سيبويه (ت180هـ)بين الماضي والحاضر "رفع الفعل المضارع أنموذجاً"

:Sibawayh's Book Between the Past and the Present

The Indicative and Subjunctive Moods of the Imperfect Verb as a Model

Soha Hamed Albarqi

اسم الباحثة: سها حامد يوسف البرقي
المرتبة العلمية: دكتوراه لغة عربية
جهة العمل: وزارة التربية والتعليم
الدولة: فلسطين_ غزة

الملخّص:

تتناول هذه الدراسة منهج سيبويه في رفع الفعل المضارع ونصبه، بوصفه أحد الأركان الأساسية في بناء القاعدة النحوية، وتهدف إلى تحليل رؤيته لهذه المسألة، والكشف عن الأسس التي اعتمدها في تقرير أحكامها، من خلال استقراء نصوصه النحوية وتحليلها وفق المنهج الوصفي التحليلي، كما تسعى إلى تتبع تطور هذه القاعدة عبر الدراسات النحوية اللاحقة، من خلال المنهج التاريخي؛ لبيان مدى تأثر النحاة برؤية سيبويه أو اختلافهم عنها، كما تدرس مدى استمرار تأثير كتاب سيبويه في الدرس النحوي بين الماضي والحاضر، فسيبويه يُعَد واحداً من أكبر نحاة القرن الثاني الهجري، والذي كان له أثراً كبيراً في مصادر النحو، سواء أكان عند المتقدمين، أو المتأخرين، أو حتى عند المعاصرين، وكتابه الذي بذل فيه جهداً كبيراً، والذي لا يقدره أحد إلا مَنْ تعرَّض بالنظرة الفاحصة له، فهو على يديه استقر مصطلح المضارع ونضجت أحكامه وحدوده، حتى وصلت ما وصل إليه الآن، وتشكلت المادة الخام لعلم النحو بشكل عام.

كلمات مفتاحية: (سيبويه، الحدود ،الأحكام، المصطلحات، الأثر، الموازنة).)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين, والصلاة والسلام على أشرف النبي الأمين, الذي أتاه الله جوامع الكلم فكان أبلغ البشر أجمعين, وعلى آله وصحبه وسلّمْ ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين, وبعد:

يُمثّل كتاب سيبويه حجر الأساس في الدراسات النحوية العربية، إذ أرسى الواعد التي اعتمدها النحاة من بعده، ومن أبرز القضايا التي تناولها رفع الفعل المضارع ونصبه، حيث عرضها وتناولها بمنهج دقيق قائم على الاستقراء والسماع والقياس، ومع تطور الدراسات النحوية خضعت هذه الأحكام لمراجعات وتأويلات مختلفة، مما يطرح إشكالية العلاقة بين تنظير سيبويه للنحو وفهم المحدثين له، وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى استجلاء رؤية سيبويه لرفع الفعل المضارع ونصبه، ومقارنتها بما تبلور لاحقاً من آراء؛ لرصد أثر منهجه في تطور الدرس النحوي بين الماضي والحاضر.

الهدف من البحث:

يمكن إيجاز أهداف البحث في النقاط الآتية:

1. تحليل منهج سيبويه في تناول رفع الفعل المضارع ونصبه، واستكشاف أسسه النظرية والاستدلالية.
2. مقارنة رؤية سيبويه بآراء النحاة اللاحقين، وبيان مدى تأثرهم بمنهجه أو اختلافهم عنه.
3. رصد تطور فهم القاعدة النحوية من عند سيبويه وصولاً الدراسات الحديثة، وقياس مدى استمرار تأثيره.
4. إبراز العلاقة بين النحو القديم والحديث من خلال دراسة رفع الفعل المضارع ونصبه.
5. إبراز تأثير كتاب سيبويه في تشكيل اتجاهات النحو العربي الحديث.

أهمية البحث:

يمكن إيجاز أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. توضيح منهج سيبوسه في رفع الفعل المضارع ونصبه.
2. تتبع التغيرات التي طرأت على هذه القاعدة النحوية عبر العصور.
3. ربط التراث النحوي بالدراسات الحديثة.
4. كشف مدى تأثير سيبويه في النحاة اللاحقين.

منهج البحث:

يقتضي طبيعة الموضوع اتباع المنهج الوصفي التاريخي المقارن، فالوصفي التحليلي؛ لتحليل آراء سيبويه في رفع الفعل المضارع ونصبه، وبيان أسسه النحوية، أما المنهج التاريخي؛ لتتبع تطور هذه القاعدة في الدراسات النحوية اللاحقة، والمقارن؛ لمقارنة رؤية سيبويه بآراء النحاة المتأخرين والمحدثين.

محاور البحث:

يقتضي طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد، وأربعة محاور، وجاءت على النحو الآتي:

المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة للموضوع.

التمهيد: سيبويه حياته ونشأته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

أولاً: حدّ الفعل المضارع في كتاب سيبويه ومصادر النحو.

ثانياً: أحكام رفع الفعل المضارع ونصبه في كتاب سيبويه ومصادر النحو

ثالثاً: مصطلحات الفعل المضارع في كتاب سيبويه ومصادر النحو.

رابعاً: أثر سيبويه في مصادر النحو

يلي هذه المحاور خاتمة اشتملت على أهم النتائج، ثمَّ قائمة المصادر والمراجع.

التمهيد

ترجمة سيبويه (ت180هـ)

أولاً_ اسمه ونسبه:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى لبني الحارث بن كعب بن زياد الحارثي[1]، وقد اختُلِفَ في كنيته، **فقيل: أبو بشر، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو عثمان، وأشهرها أبو بشر[2]، ويُلَقّب بـ "سيبويه وهو لقب فارسي، يتألف من مقطعين، وهما "سيب" بمعنى التفاح، "وويه" بمعنى رائحة، أي "معناه "رائحة التفّاح"[3].**

ثانياً_ مولده ونشأته:

وُلِدَ _ رحمه الله_ بقرية البيضاء في نواحي مدينة شيراز في بلاد فارس، ونشأ بالبصرة مدينة العلم والأدب وسائر فنون المعارف، وعاصمة الفكر والثقافة، فنشأ على محبة العلم وأهله والأدب وأربابه.[4]

ثالثاً_ شيوخه[5]:

1. **عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ).**
2. **حمّاد بن سلمه بن دينار البصري (ت167هـ).**

---

[01] تاريخ بغداد، البغدادي، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (1422هـ_ 2002م)، 1/99، وأخبار النحويين البصريين، السيرافي، تحقيق: طه الزيني، ومحد خفاجي، ومصطفى الحلبي، (1373هـ_ 1966م) 1/38.

[02] نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، (1405هـ_ 1985م) ص54.

[03] إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ، 2/346.

[04] يُنظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، ص54.

[05] يُنظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 2/229.

3. الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري (ت175هـ).
4. أبو الخطاب الأخفش الكبير (ت 177هـ).

رابعاً_ تلاميذه[6]:

1. أبو علي المستنير المعروف بقطرب (ت 206هـ).
2. أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ).

خامساً_ مُؤلّفاته ومصنفاته:

1. الكتاب: ويُعَدّ الأثر الوحيد الذي بقي لسيبويه، وله شُهرة كبيرة عند علماء النحو، حتى قيل عنه قرآن النحو، ومَن لم قرآن النحو، فلن يبرع في أي علم في النحو، فكان يُقال بالبصرة: "قرأ فلان الكتاب، فَيُعْلَم أنه كتاب سيبويه"[7]، وسُمِّيَ "الكتاب" وهي تسمية لم تؤثّر عن سيبويه _رحمه الله_ ولا ينصرف هذا الاسم لغيره، بل صار اسم "الكتاب" علماً عليه بالغَلَبة، حتى قال عنه: المازني (ت247هـ): "مَن أراد أنْ يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[8]، وقال عنه المبرِّد (ت285هـ): إذا أراد شخص أنْ يقرأ عليه كتاب سيبويه، يقول له: "هل ركبت البحر"؟ وذلك تعظيماً لكتاب سيبويه، واستصعاباً لما فيه[9].

فهذه الأقوال تُدَلِّل على فضل كتاب سيبويه وأهميته في النحو، وعِظَم شأنه، لهذا لا يبرع أحد في النحو إلا بعد قراءته.

سادساً_ وفاته: اخْتُلِفَ في سنة وفاته، كذلك مكان وفاته، والأرجح أنه تُوفّي سنة (180هـ)[10].

المبحث الأول
حَدّ الفعل المضارع في الكتاب ومصادر النحو

أولاً_ حد الفعل المضارع في كتاب سيبويه:

لَم يُعرّف سيبويه (180هـ) مصطلح الفعل المضارع بشكلٍ صريح، إنما أشار إليه في باب "مجاري أواخر الكلم من العربية"، حيث قال: "وبينت لما مَضَى، ولِما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ومخبراً: يَقْتلُ ويّذهَبُ، ويَضْرِبُ، ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ"[11]. كما أشار إليه بشكلٍ مباشر في الباب نفسه في قوله: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعل أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ونَفعل نحن.

ويُلاحظ من كلام سيبويه بأنه لم يُصرّح بأنَّ الفعل المضارع وُضِعَ للحال أو الاستقبال، وإنما اتضح من خلال كلامه، فهو قسّم الفعل إلى ثلاثة أزمنة، وخصَّ المضارع منها بالحال والاستقبال، فالحال عندما قال (وما هو كائن لم ينقطع) والاستقبال عندما قال(مخبراً)، إضافةً إلى ذكره حروف المضارعة.

ثانياً_ حد الفعل المضارع في مصادر مرحلة ما قبل ابن مالك:

---

06 يُنظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 1/59، ومراتب النحويين، أبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص109.

07 نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، ص55.

08 أخبار النحويين البصريين، السيرافي، ص40.

09 خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، القاهرة، (1418هـ_ 1997م)، 1/371.

010 وفيات الأعيان وأنباء الزمان، 3/464، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، 2/338.

011 الكتاب، سيبويه،1/12.

انقسمَ النحاة في هذه المرحلة إلى قسمين، وهما:

1. قِسمٌ لم يُعرّف الفعل المضارع، رُغم إفراده أبواباً خاصة بأحكامه ، بل أشارَ إليه من خلال الأمثلة، ومنه:

الزجاجي(ت337هـ) في الإيضاح في علل النحو[12]، والسيرافي(ت 368هـ) في شرح كتاب سيبويه[13]، وأبو علي الفارسي (ت377هـ) في كتابيه المسائل العسكريات في النحو العربي[14] والتعليقة على كتاب سيبويه[15]، والرماني (ت384هـ) في شرح كتاب سيبويه[16]، وأبو بركات الأنباري (ت577هـ)[17].

2. قسمٌ يُعرّف الفعل المضارع بشكلٍ صريح مباشر، ويذكر أمثلة عليه، ومنه:

- **المبرِّد(ت285هـ):** هو ما دخل عليه زائدة من الزوائد الأربعة: الألف والياء، والتاء، والنون[18].
- **ابن السراج (ت316هـ):** هي "التي في أوائلها الزوائد الأربعة: الألف، والياء، والتاء، والنون"[19].
- **ابن جني (ت392هـ):** الذي عرّفه بأنّه هو "مَا كَانَ فِي أَوله إِحْدَى الزَّوَائِد الْأَرْبَع وَهِي الْهمزَة وَالنُّون وَالتَّاء وَالْيَاء، فالهمزة للمتكلم وَحده نَحْو أقوم أَنا، وَالنُّون للمتكلم إِذا كانَ مَه غَيره نَحْو نقوم نحن، والتَّاء للمذكر الْحَاضِر، نَحْو: تقوم أَنْت، وللمؤنث الغائبة نَحْو تقوم هِيَ وَالْيَاء للمذكر الْغَائِب نَحْو يقوم هُوَ"[20]. وهو هنا لم يفرد له باباً مستقلاً خاصاً به، إنما عرّفه أثناء حديثه عن المعرب والمبني.
- **الزمخشري (ت538هـ):** عرّفه بأنّه هو: " ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة "تفعل"، وللغائب "يفعل"، وللمتكلم "أفعل"، وله إذا كان مع غيره واحداً أو جماعة "نفعل"، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل، واللام في قولك "إن زيداً ليفعل" مخلصة للحال، كالسين أو سوف للإستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارع الأسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر"[21]. وهنا أفرد الزمخشري له باباً مستقلاً خاصاً فيه.

ثالثاً_ حد الفعل المضارع في مصادر مرحلة ابن مالك ومَن بعده:

انقسمَ النحاة في هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام، وهي:

1.قِسمٌ لم يُعرّف الفعل المضارع، بل أشارَ إليه أثناء حديثه، ومنه:

---

[12] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص52_ ص53، ذكر الفعل المضارع ضمن باب (معرفة حد الاسم والفعل والحرف).

[13] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 1/24.

[14] المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي، ص59.

[15] التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي2/126.

[16] شرح كتاب سيبويه، الرماني، ص774.

[17] أسرار العربية، أبو بركات الأنباري، ص226، ذكره في باب (إعراب الأفعال وبنائها).

[18] المقتضب، المبرد، 2/1.

[19] الأصول في النحو، ابن السراج 2/146.

[20] اللمع في العربية، ابن جني، ص9

[21] المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص321.

ابن مالك (ت672هـ) في ألفيته في النحو والصرف[22]، وابن هشام (ت761هـ) في شرح قطر الندى وبل الصدى[23]، وابن عقيل (ت769هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك[24]، وأبو العرفان الصبان الشافعي (ت1206هـ) في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك[25].

2. قسمٌ يُعرّف الفعل المضارع بشكلٍ لُغَوِيّ دون التطرق لمفهومه الاصطلاحي، ومنه:

ابن يعيش (ت643هـ) في شرح المفصّل[26]، وأبو حيان الأندلسي (ت745هـ) في كتابيه: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل[27]، وارتشاف الضرب من لسان العرب[28]، وشمس الدين الشافعي (ت889هـ) في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب[29]. وجميع نحاة هذا القسم عرّف الفعل المضارع في معناه اللغوي على أنّه بمعنى المشابهة، وجُلّهم ذكر سبب تسميته بالمضارع، وهو لمشابهته الاسم بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي: (الهمزة، والنون، والتاء والياء).

3. قِسمٌ يُعرّف الفعل المضارع بمفهومه الاصطلاحي، بشكلٍ صريح ومباشر، ومنه:

- **ابن الحاجب (ت646هـ):** الذي عرَّفه بأنه هو "ما أشبه الاسم بأحد حروف "نأيت" لوقوعه مشتركاً، وتخصيصه بالسين وسوف، فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب وللمؤنّث والمؤنّثيْن والياء للغائب، وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سِواه، ولا يعرب من الفعل غيره إذا لم يتصل به نون التوكيد ولا نون جمع المؤنث"[30].
- **أبو الفداء بن أيوب(ت732هـ):** عرّف الفعل المضارع بأنّه "هو ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، ووجه المشابهة بين المضارع والاسم وقوع كل منهما مشتركاً ومخصصاً"[31].
- **ابن هشام (ت761هـ):** عَرَّفه بأنه هو " ما يُفتَتح بحرف من نأيت مضموم إن كان الماضي رباعياً كـ "أُدحْرج" و"أُصيب" ومفتوح في غيره كـ "أَضرب"[32].

---

[22] ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك، ص57. لم يفرد له باباً مستقلاً، إنما ذكره في باب الكلام وما يتألف منه، كذلك ذكره في باب إعراب الفعل، لكن دون ذكر تعريفه، إنما تطرق مباشره إلى أحكامه.

[23] شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص33_34. ذكره ابن عقيل أثناء حديثه عن أقسام الفعل وعلاماته، ولم يتطرق لتعريفه، فقط قال: (لا بُدَّ أنْ يكون في أوله حرف من حروف "نأيت"، وهي النون والألف والياء والتاء) وسمّى هذه الحروف بالمضارعة، كما صرّح بشكلٍ مباشر بأنّه لم يذكر هذه الأحرف إلا تمهيداً وبساطاً للحكم الذي يأتي بعدها، ليس تعريفاً بالفعل المضارع، ينظر: شرح قطر الندى ص34.

[24] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل،4/3. لم يفرد له باباً مستقلاً، بل ذكره في باب الكلام وما يتألف عنه، ولأيضاً في باب إعراب الفعل، وتطرق فيه مباشرة إلى أحكامه.

[25] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان الشافعي، 3/405. فقط ذكره من خلال أمثلته التي ذكرها.

[26] شرح المفصّل للزمخشري، ابن يعيش، 4/210.

[27] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي1/67.

[28] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي 4/2027.

[29] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الشافعي1/158.

[30] الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، 2010م، ص44.

[31] الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء بن أيوب2/6.

[32] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ص25.

- **الأَبَّذي (ت860هـ):**عرّفه بأنّه: "ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها في قولك "أنيت"[33].

- **السيوطي(ت911هـ):** عرَّفه بأنه "فعل صالح للحال والاستقبال"[34]، وذكر فيه خمسة آراء، واختار الرأي الرابع والذي عليه الفارسيين وابن أبي راكب: أنه حقيقي في الحال، مجازي في الاستقبال[35].

رابعاً_ حد الفعل المضارع في المراجع المعاصرة:

انقسمَ النحاة في هذه المرحلة إلى قسمين، وهما:

1. **قسم أفردَ باباً مستقلاً للفعل المضارع، وقام بتعريفه، ومنه:**

- **محمد عيد:** حيث عرّفه بأنه "المعرب الذي يتغير مرة بالرفع، ومرة بالنصب، ومرة بالجزم"[36].

2. **قسم لم يفرد باباً مستقلاً للفعل المضارع، إنما ذكره في باب الفعل، ومنه:**

- **تمام حسان:** لم يقم بتعريفه، إنما قال إنَّ الفعل من حيث المبنى الصرفي ماضٍ ومضارع[37]، كذلك ذكره عندما قال: إنَّ صيغتي (يفعل وأفعل) ونحوهما، إمّا أن يكونا للحال، أو للاستقبال، فلا يتحدد لأي منهما أحد المعنيين إلا بقرينه السياق؛ لأنَّ السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية[38].

- **علي الجارم ومصطفى أمين:** تناولا كل منهما الفعل المضارع عندما تحدّثا عن أقسام الفعل باعتبار زمنه، وقاما بتعريفه بأنه: "كل فعل يدل على حصول عمل في الزمن الحاضر أو المستقبل، ولا بُدَّ أن يكون مبدوءاً بحرف من أحرف المضارعة، وهي (الهمزة، النون، الياء، والتاء)"[39].

- **مصطفى الغلاييني (ت 1364هـ):** ذكر الفعل المضارع ضمن باب الفعل وأقسامه، وعرّفه بأنه ما دلَّ على معنى في نفسه، مقترن بزمن يحتمل الحال والاستقبال، مثل يجيء، ويجتهد، وعلامته أنْ يقبل السين أو سوف، لم ، لن"[40].

- **أبو عبد الله القبلوي الجزائري (ت1430هـ):** حيث ذكر الفعل المضارع في باب قسمة الأفعال، وعرّف المضارعة بالمشابهة؛ لأنه يشابه الاسم، كما قال عنه، ويسميه مبهماً؛ لأنه يصلح للحال والاستقبال حتى يدخل عليه ما يخصصه[41].

خامساً_ موازنة في حد المضارع:

33() الحدود في علم النحو، أحمد الأبَّذي_ شهاب الدين الأندلسي، ص442.
34() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي1/36.
35() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/36.
36() النحو المصفى، محمد عيد، ص345.
37() اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، ص104.
38() اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، ص105.
39() النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم ومصطفى أمين، 1/32.
40() جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 1/33.
41() التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة، أبو عبدالله القبلوي الجزائري، ص24.

1. **سيبويه:** لم يُصرّح بأنَّ الفعل المضارع وُضِعَ للحال أو الاستقبال، وإنما اتضح من خلال كلامه، فهو قسّم الفعل إلى ثلاثة أزمنة، وخصَّ المضارع منها بالحال والاستقبال لكن دون تصريح مباشر منه، فالحال عندما قال (وما هو كائن لم ينقطع) والاستقبال عندما قال(مخبراً)، إضافةً إلى ذكره حروف المضارعة.
2. **مرحلة ما قبل ابن مالك:**

- ذكرَ نحاة هذه المرحلة سبب تسمية المضارع بهذا الاسم، وهو لمضارعته الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أنْ يعرب منها شيء؛ لأنَّ الأسماء هي المعربة، فالأفعال ضارعت الأسماء فيما دخلت عليه من الزوائد الأربع، وهذا تشابه مع ما جاء به سيبويه في كتابه.
- أفرد نحاة هذه المرحلة باب مستقل خاص بالفعل المضارع، باستثناء (ابن جني) الذي عرّفه أثناء حديثه عن "المعرب والمبني".
- أغلب نحاة هذه المرحلة لم يُعرّف الفعل المضارع بشكلٍ صريح مباشر، إنما ذكروه من خلال الأمثلة الصناعية، وهذا توافق مع ما ذكره سيبويه في كتابه.
- أشار نحاة هذه المرحلة للزوائد الأربع الخاصة بالفعل، وهي: (الهمزة، والياء، والنون، والتاء) اللواتي في (أفعل، ويفعل، ونفعل، وتفعل)، وهذا توافق مع ما أشار إليه سيبويه في كتابه.
- عرّف كل من ابن جني والزمخشري الفعل المضارع تعريفاً مباشراً، وهذا يخالف ما جاء به سيبويه، والنحاة السابقين لهم، وربما يرجع لاكتمال الفكرة العامة للحدود في تلك الفترة.
- اضطراب وعدم اتفاق نحاة هذه المرحلة في تعريف الفعل المضارع تعريفاً جامعاً مانعاً.

3. **مرحلة ابن مالك ومَن بعده:**

- انقسم نحاة هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام، منهم مَن عرّف الفعل المضارع تعريفاً لغوياً، وذكر سبب تسميته بالمضارع، ومنهم مَن لم يعرّفه ولم يفرد له باباً أو عنواناً خاصاً به، بل اكتفى بذكره أثناء حديثه في باب آخر، ومنهم مَن عرّفه وأفرد له باباً مستقلاً خاصاً به.
- وقف النحاة في هذه المرحلة على تعريف جامع للفعل المضارع، فجميعهم عرفوه بأنه ما يُفتتح به بأحرف نأيت الأربع وهي(الألف والنون والياء والتاء).
- جميع النحاة الذين عرّفوا الفعل المضارع في هذه المرحلة أفردوا له باباً مستقلاً خاصاً به.

4. **حد المضارع في المراجع المعاصرة:**

- اختلف نحاة هذه المرحلة، فمنهم من أفرد له باباً مستقلاً خاصاً بالفعل المضارع، ومنهم لم يفرد له، ومنهم فقط أشار إليه أثناء حديثة عن الأفعال، كـ تمام حسان.
- معظم النحاة في هذه المرحلة قام بتعريف الفعل المضارع.

- من نحاة هذه المرحلة مَن سمّى الفعل المضارع بالمبهم، كـ القبلوي الجزائري.
- اتفق نحاة هذه المرحلة في تعريف الفعل المضارع بأنه فعل دال على الحال والاستقبال.

المبحث الثاني
أحكام الفعل المضارع في الكتاب ومصادر النحو

للفعل المضارع ثلاثة أحكام، وهي على النحو الآتي: (رفع الفعل المضارع، ونصبه وجزمه)، وهذا كما جاء في الكتاب: و"النصب في المضارع من الأفعال: "لن يفعل"، والرفع "سيفعل"، والجزم "لم يفعل"، وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[42]، ويقتصر البحث على رفع المضارع منها، وهي على النحو الآتي:

أولاً_ رفع الفعل المضارع:

1. عوامل رفع الفعل المضارع في كتاب سيبويه:

يرى سيبويه أنَّ الفعل المضارع يُرفع لوقوعه موقع الاسم، فهو يقول في كتابه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مجرور، أو منصوب فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها، فأما ما كان موضع مبتدأ: فقولك: يقول زيد ذاك، وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه، فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا زيد يقول ذاك..."[43].

- **عوامل رفع الفعل المضارع في مرحلة ما قبل ابن مالك:**

ذهب نحاة هذه المرحلة، أمثال كلٍ من: المبرد(ت285هـ)، وابن السراج(ت316هـ)، والسيرافي (ت368هـ)، والفارسي(ت377هـ)، والزمخشري (ت 538هـ)، والأنباري (ت577هـ) والعكبري (ت616هـ) إلى أنَّ الفعل المضارع يُرفع لوقوعه موقع الأسماء[44]، سواء أكانت تلك الأسماء التي وقعت موقعها، مرفوعة، أو منصوبة، أو مخفوضة، وذلك مثل قولك: "جاءني رجل يضحك"، و" رأيت رجلاً يضحك"، و" مررت برجل يضحك"،[45] وقال الزمخشري: "إن عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع إنما هو وقوعه موقع الاسم، وموجب الإعراب مضارعة الاسم فيهما ، والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول "يضرب زيد"، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول "أخوك زيد"؛ لأنه موضع ابتداء كلام، وليس من شرط من

---

[42] الكتاب، سيبويه 1/14.

[43] الكتاب، سيبويه 3/9_10.

[44] المقتضب، المبرد 2/5، والأصول في النحو، ابن السراج 2/146، شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 1/29، والإيضاح العضدي، الفارسي 1/318، والمفصل، الزمخشري، ص314_315، وأسرار العربية، الأنباري، ص322.

[45] شرح كتاب سيبويه، السيرافي 1/29.

أراد كلاما أن يكون أول ما ينطق به فعلاً أو اسماً، بل يجوز أن يأتي فيه بأيهما شاء ...وهذا مذهب سيبويه"[46]، كذلك الزجاج الذي قال بأنَّ المضارع يرتفع لمضارعته، أي مشابهته للاسم[47].

2. رفع الفعل المضارع في مصادر مرحلة ابن مالك، ومَن بعده.

رأى نحاة هذه المرحلة أمثال كل من:

- **ابن مالك (ت672هـ):** الذي قال بأنَّ الفعل المضارع يُرفَع؛ لتعريته من الناصب والجازم، أي الذي يعمل في المضارع هو خلوه من عامل النصب وعامل الجزم، ولا خلاف أنَّ الرافع للمضارع عامل معنوي[48]، ولكن اختلفوا في هذا المعنى ما هو؟

- **فقال البصريون:** الرافع للمضارع هو موقعه موقعاً صالحاً للاسم، ومتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه، تقول : (يقوم زيد)، و(بكر ينطلق)، فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد، ولا يجوز الرفع في: (أن يقوم زيد)، و(لم يقعد عمرو)؛ لأن الفعل فيه لم يقع موقع الاسم، وأما نحو: (كدت أفعل)، فمثل: (كنت أفعل)، وقعت فيه أفعل موقع فاعل وإن لم يتكلم به[49].
- **وقال الكوفيون:** إنَّ الرافع للمضارع خلوه من الناصب والجازم، فجعلوا الرافع له تجرده من العوامل اللفظية ليسند، كما كان الرافع للمبتدأ تجرده من العوامل اللفظية ليسند إليه، وبهذا قال ابن مالك واستدل على صحته بفساد ما قاله البصريون، من قبل أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد "لو" وحروف التحضيض لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو:(لو يقوم زيد قمت)، و(هلا تفعل ذاك)، فعلم أنَّ الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم[50].

- **ابن هشام (761هـ):** قال "أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً ، كقولك (يقوم زيد ويقعد عمرو)، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له"[51]، فقال كل من[52]:
- **الفراء وأصحابه:** بأنَّ رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم.
- **الكسائي:** قال إنَّ رافعه هو حروف المضارعة.
- **ثعلب:** قال يُرفع لمضارعته للاسم.
- **البصريون:** قالوا رافعه هو حلوله محل الاسم، ولهذا إذا دخل عليه نحو: (أن ولن ولم ولما) امتنع رفعه؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم.

فردَّ ابن هشام قول كلٍ من قول الكسائي بأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على

46() المفصل في صنعة الإعراب 4/219.
47() أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ابن هشام، 4/147.
48() شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك 4/5.
49() شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك 4/6.
50() شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك 4/6.
51() شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص57.
52() شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص57.

المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به، ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلا يقوم لأنَّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض[53].

- **ابن عقيل (ت 769هـ):** قال إذا تجرَّد عن عامل النصب والجزم فإنه يُرفع[54].

- **ناظر الجيش (ت 778هـ):** حيث قال " اختلف في عامل الرفع في الفعل، والأصح أنه معنوي... أي رافعه التجرد من الناصب والجازم"[55].

كذلك يرى كل من الشاطبي (ت790هـ) والأشموني (ت900هـ) والسيوطي (ت911هـ) والفارضي (ت981هـ)، والصبان الشافعي (ت1206هـ) بأنَّه يجب رفع المضارع ورافعه هو التجرد من الناصب والجازم، لا وقوعه موقع الاسم[56].

3. رفع الفعل المضارع في المراجع المعاصرة:

❖ انقسم النحاة في هذه المرحلة إلى أربعة أقسام، وهي على النحو الآتي:

1- قسم جرى مجرى القدماء أي ابن مالك وما بعده وتابعهم، وصار على مذهبهم، ومنه:

- **(إبراهيم بركات)، و(مصطفى الغلاييني):** الذين يرون أنَّ الفعل المضارع يُرفع إذا تجرَّد من حروف النصب والجزم التي تكون سابقة عليه، والتجرّد عندهما هو عامل الرفع فيه، وهو الذي أوجب رفعه، وهو عامل معنوي[57].

2- قسم أغفل الإعراب ولا يعرض لرافع المضارع، ومنه:

- **(إبراهيم مصطفى)** الذي أغفل الحديث عنه، ولم يتطرق لإعراب الفعل المضارع في كل كتابه[58].

3- قسم خالف إجماع النحاة على إعراب المضارع، وعدَّه مبنياً، ومنه:

- **(مهدي المخزومي):** ادَّعى أنَّ الفعل المضارع ليس بمعرب، ورأى أنَّ اختلاف أواخر الفعل المضارع كاختلاف أواخر الفعل الماضي في أنه لا يدل على المعاني الإعرابية، أي الاختلاف لا يعني إعرابه، إنما لتخصيص المضارع للماضي بـ بحرف لم، فيسكن آخر، وللمستقبل بـ حرف لن، وغيره فيقتح آخره، وبتجرده عن النواصب والجوازم يكون للحال والاستقبال، ويضم آخره، إلا أنه أغفل عن تخصيص المضارع للمستقبل بـ السين وسوف مع بقائه مضموماً[59].

4. قسم متأثر بالنظريات اللغوية الحديثة، ومنه:

---

[53] شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص57.
[54] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 4/3.
[55] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش 8/4118.
[56] يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي 6/1، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 3/178، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي 1/591، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، الفارضي، 3/522، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان الشافعي، 3/406.
[57] يُنظر: النحو العربي، إبراهيم بركات، 2/37، وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني 2/288.
[58] إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، 1992م، ط2.
[59] يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص133.

- **(الجواري):** ارتبط المضارع عنده بمعانٍ أخرى، فالمتكلم عنده هو مَن يقوم برفع المضارع، وذلك تبعاً لتلك المعاني التي ربط المضارع بها، ويرى أنه إذا استقرّ عند المتكلم وقوع الفعل فإنه يأتي به مرفوعاً، فيرفع المضارع عنده في (ما يعملُ) لأنه ثبت في نفسه عدم عمل المخاطب حال التكلم.[60].

2. علامات رفع الفعل المضارع:

- **علامة رفع الفعل المضارع عند سيبويه :**

- **الضمة:** جعل سيبويه الضمة علامةً لرفع الفعل المضارع، حيث جاء في كتابه: "ولا ضم في الفعل؛ لأنه لم يجيء ثالث سوى المضارع، وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع"[61].
- وقال إذا كان المضارع معتل الآخر، فيرفع بضمة مقدرة، حيث قال سيبويه في كتابه: "وأعلم أنَّ الواو في يفعلُ تعتل إذا كان قبلها ضمة، ولا تقلب ياء، ولا يدخلها الرفع كما كرهوا الضمة في فُعُل.... والضمة فيها كواو بعدها "[62]
- **ثبات النون:** إذا كان من الأفعال الخمسة، حيث قال: "اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة، علامة للفاعلين، لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم ترد أن تثنى" يفعل" هذا البناء، فتضم إليه "يفعل" آخر، ولكنه إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة؛ لأنه يدركها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فلما كانت حالها في الواحد، غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلة، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون؛ ليكون له في التثنية علامة للرفع..."[63].

- **علامة رفع الفعل المضارع في مصادر مرحلة ما قبل ابن مالك:**

1. **الضمة:** جعل نحاة هذه المرحلة أمثال كل من[64] : المبرد (ت285هـ)، وابن السراج (ت316هـ)، وابن جني (ت392هـ) والزمخشري (ت538هـ)، (الضمة) علامةً لرفع الفعل المضارع الواحد المفرد، حيث يقول المبرد (ت285هـ) "فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم فالرفع بضمة حرف الإعراب، وذلك قولك في الرفع هو يذهب يا فتى"[65] ، وأيضاً قال ابن السراج (ت316هـ) في كتابه: وأمّا الإعراب الذي يكون في فعل الواحد من الأفعال المضارعة...فالضمة فيه تسمّى رفعاً، كقولك (زيد يقوم) و(أنا أقوم) و(أنت تقوم) و قال ابن الحاجب (ت646هـ) في كتابه: والفعل المضارع الصحيح المجرد عن ضمير بارز يكون مروع بالضمة لفظاً، مثل "يضرب"[66]، و هذا في الفعل الصحيح اللام، وأمّا المعتل الذي آخره واو فتقول (هو

---

[60] يُنظر: نحو الفعل، ص37.
[61] الكتاب، سيبويه 1/17.
[62] الكتاب، سيبويه 1/23.
[63] الكتاب، سيبويه 1/19.
[64] يُنظر: المقتضب، المبرد، 4/82، الأصول في النحو، ابن السراج، اللمع في العربية، ابن جني، ص124، المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص321، شرح المفصل لابن يعيش، 4/211.
[65] المقتضب، المبرد، 4/82.
[66] الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، ص44.

يغزو) فتسكن الواو، وكذلك معتل اللام، فتقول (هو يقضي) بتسكين الياء، وأما معتل الألف، نحو:(هو يخشى) فالمعتل الذي آخره ياء أو واو أو ألف فالإعراب يمتنع من الدخول عليه[67]، حيث كما قال ابن الحاجب: (ت646هـ): والمضارع المعتل بالواو والياء والألف مرفوع بالضمة تقديراً[68] .

ب. وجعل نحاة هذه المرحلة (النون) علامةً للفعل المضارع الذي يكون لاثنين مذكرين مخاطبين أو غائبين، حيث يقول المبرد: " فإذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفاً ونونًا في الرفع ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم ؛لأنها علامة للإضمار والتثنية والنون علامة الرفع"[69] ، كما قال ابن السراج (ت316هـ) "واعلم أنَّ الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة, وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل، فإذا قلت: (يقومان), فالألف ضمير الفاعلين، اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع "[70] .

- **علامة رفع الفعل المضارع في مرحلة ابن مالك ومَن بعده :**

- **يُرفع بالضمة الظاهرة: إذا كان الفعل المضارع صحيح الآخر :** وذلك عند كل من ابن مالك (ت 672هـ)، الذي جاء بقوله (فارفع بضمٍ)[71]، وابن عقيل (ت769هـ)[72]، وابن هشام (ت761هـ)، الذي قال: "ولمّا فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه، فذكرت أنَّ له حكمين: حكماً باعتبار أوله، وحكماً باعتبار آخره، فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يضم تارةً، ويُفتح أخرى، فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولاً، نحو دَحْرَجَ يُدحْرِجُ"[73]، والسيوطي(ت911هـ)[74].
- **يُرفع بالضمة المقدرة: إذا كان المضارع معتل الآخر:** حيث قال كل من ابن مالك (ت672هـ) الذي جاء في كتابه[75]:

وَ أَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ: فَمُعْتَلّاً عُرِفْ

والمرادي (ت749هـ)[76]، وابن عقيل (ت 769هـ) الذي قال: إنَّ المعتل من الأفعال، هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: يغزو، وياء قبلها كسرة، نحو: يرمي، أو ألف قبلها فتحة، نحو يخشى[77]، وكذلك الأشموني (ت900هـ) في شرحه[78].

- **يُرفع بثبوت النون: إذا كان من الأفعال الخمسة:** وذلك عند كل من ابن مالك (ت672هـ) وابن الناظم، وابن عقيل (ت769هـ)[79]، ومحمد بدر الدين الدماميني (ت827هـ) الذي قال في كتابه: "وتنوب النون عن الضمة في كمضارع اتصل به ألف اثنين، سواء كان ضميراً، مثل الزيدان يقومان، أو علامة، مثل: يقومان الزيدان،

67() الأصول في النحو، ابن السراج، 1/47_48
68() الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، ص44.
69() المقتضب، المبرد 4/82.
70() الأصول في النحو، ابن السراج، 1/48_49.
71() حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ابن مالك 1/107.
72() شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 1/42. وشرح الكافية الشافية، ابن مالك 1/177.
73() شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص34.
74() الوفية باختصار الألفية، السيوطي، ص36.
75() ألفية ابن مالك، ابن مالك، ص12.
76() توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، 1/349.
77() شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 1/84.
78() شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، 1/79.
79() شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 1/78.

أو جمع سواء في ذلك الضمير والعلامة، نحو: الزيدون يقومون، ويقومون الزيدون"[80]، والسيوطي (ت911هـ) الذي قال: " إنَّ المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فبالنون رفعا"[81].

- **علامة الفعل المضارع في المراجع المعاصرة:**

- **الضمة الظاهرة: إذا كان صحيح الآخر،** كما قال محمد عيد في كتابه: " والصحيح الآخر يعرب بالحركات الأصلية رفعاً"[82]. ومصطفى الغلاييني (ت 1364هـ) : "والفعل المضارع يعرب بالضمة رفعاً، إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء"[83].
- **الضمة المقدرة: إذا كان معتل الآخر،** كما قال محمد عيد: "والمعتل الآخر تُقدَّر عليه الضمة دائماً"[84].
- **ثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة:** وذلك كما جاء عند كل من: محمد عيد[85]، وعلي الجارم ومصطفى أمين، اللذين قالا: " والأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون"[86]، وعبد الرحمن الحنبلي النجدي (ت1392هـ) الذي قال في كتابه: "وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون، أي الأمثال الخمسة فإنها ليست أفعالاً بأعيانها، وإنما هي أوزان فترفع بثبوت النون نحو يفعلان وتفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين"[87].

وكذلك مصطفى الغلاييني(ت 1364هـ) الذي قال : والفعل المضارع إن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معرب بالحرف، بالنون رفعاً، نحو "يكتبان ويكتبون وتكتبين"[88].

❖ **يُلاحظ من رفع الفعل المضارع في مصادر النحو:**

أجمع النحويون من عند سيبويه وصولاً للمراجع المعاصرة أنَّ الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، لكن اختلفوا في تحقيق الرافع له، فسيبويه يرى رافعه وقوعه موقع الاسم، أما مرحلة ما قبل ابن مالك فاختلفوا، فمنهم من قال إن رافعه هو مشابهته للاسم كـ(الزجاج)، ومنهم من قال هو وقوعه موقع الاسم، كذلك مرحلة ابن مالك، منهم يرى أنَّ رافعه هو تجرده من النواصب والجوازم، ومنهم، يرى أنه يرتفع بحروف المضارعة.

- يُرفع الفعل المضارع عند سيبويه ومرحلة ما قبل ابن مالك؛ لوقوعه موقع الاسم، أي مجيئه قبل الناصب والجازم، مثله مثل المبتدأ.
- يُرفع المضارع عند ابن مالك ومَن بعده؛ لتعريته من الناصب والجازم.

---

[80] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن بدر الدين الدماميني، 1/160.
[81] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 1/200.
[82] النحو المصفى، محمد عيد، ص347.
[83] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني 2/165.
[84] النحو المصفى، محمد عيد، ص347.
[85] النحو المصفى، محمد عيد، ص115.
[86] النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم، ومصطفى أمين 1/155,
[87] حاشية الآجرومية، عبد الرحمن الحنبلي النجدي، ص44.
[88] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني 2/165.

- في المراجع المعاصرة يلاحظ تأثّر بعد المحدثين منهم بما جاء عند ابن مالك من تجرده من حروف النصب والجزم، وهذا يدل على أنَّ المراجع المعاصرة لا زالت تتبع المنهج القديم، لكن منها ما يحمل في طياته عكس ذلك تماماً، فيعدّه مبنياً كالمخزومي، ومنهم مَن أغفله ولم يتطرق إليه كـ إبراهيم مصطفى.
- يُرفع المضارع عند النحاة من سيبويه وصولاً للمراجع المعاصرة بالضمة الظاهرة إذا كان صحيح الآخر، والمقدرة إنْ كان معتل اللام، وبثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة.

المبحث الثالث
المصطلحات في الكتاب ومصادر النحو

أولاً_ مصطلحات الفعل المضارع في كتاب سيبويه:

ورد في كتاب سيبويه مصطلحات عدة للفعل المضارع، وهي:

- **المضارع:** ورد عند سيبويه بأكثر من موضع، منها[89]، عندما جاء بقوله: " والنصب في المضارع من الأفعال... وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم... وإنما ضارعت أسماء الفاعلين، حيث إنك تقول: إنَّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولك لفاعل"[90]. ويبدو أنه أطلق عليه هذا المصطلح من منطلق التشابه والتقارب ما بين الفعل المضارع والاسم في بعض حالات الإعراب.
- **ما هو كائن لم ينقطع:** عندما تحدَّث عن أقسام الكلام قال في الفعل: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[91]، فهنا عبّر سيبويه عن الفعل المضارع بـ (ما هو كائن لم ينقطع)، ويبدو أنّه جاء بهذا المفهوم من منطلق زمني.
- **ما لم يمضِ:** ورد عند سيبويه عندما تحدَّث عن الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، حيث قال: " ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك ذهب لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه"[92].

ثانياً_ مصطلحات الفعل المضارع في مصادر مرحلة ما قبل ابن مالك:

انقسم النحاة في هذه المرحلة إلى أربعة أقسام:

1. قسم ذكرَ المضارع في كتابه، ومنه:

المبرد(ت285هـ) في المقتضب[93]، وابن السراج (ت316هـ) في الأصول في النحو[94]، والسيرافي (ت368هـ) حيث قال في كتابه: "إنَّ الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام؛ فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة استحق بها أن

---

[89] الكتاب، سيبويه1/14، 16، 17، 19، 20.
[90] الكتاب، سيبويه 1/12.
[91] الكتاب، سيبويه 1/12.
[92] الكتاب، سيبويه 1/35.
[93] المقتضب، المبرد 2/1كذلك ذكر مصطلح (لما أنت فيه ولم يقع)
[94] الأصول في النحو، ابن السراج 2/146.

يكون معرباً، وهو الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربع"[95]، وابن جني (392هـ) في اللمع في العربية[96]، والحريري (ت516هـ) في ملحة الإعراب[97].

2. قسم ذكر مصطلح المستقبل بدلاً من المضارع، ومنه:

- الزجاجي (337هـ) في كتابيه:

- كتاب الجمل، حيث قال: الأفعال ثلاثة فعل ماضٍ ومستقبل، وفعل في الحال يُسمّى الدائم"[98].
- كتاب الإيضاح في علل النحو، حيث قال: "الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ ومستقبل"[99]. أي أنّه لم يذكر مصطلح المضارع في كلا كتابيه، إنما ذكر مصطلح (المستقبل) بدلاً منه.

- ابن خروف الإشبيلي: حيث قسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومستقبل، وحال يسمّى دائم[100].

- السيرافي (ت368هـ): ذكر مصطلح (مستقبل)، بجانب ذكره لمصطلح (المضارع)، حيث قال في كتابه: " الأفعال ثلاثة أقسام: ماضٍ ومستقبل وهو ما في أوله الزوائد الأربع، نحو: يقوم، أقوم، تقوم، نقوم"[101].

- القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب(338هـ): أطلق على المضارع مصطلح المستقبل، وقام بتقسيمه إلى نوعين، وهما (نص، وممثل)، والنص عنده: هو ما وافق لفظ المستقبل ومعناه، نحو قولك (يضرب زيداً غداً عمراً)، والممثل: ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لما في الزمان وغائره، نحو: (سرت أمس حتى أدخلها، أي حتى دخلتها)[102].

- ابن بابشاذ (ت469هـ): ذكر مصطلح مستقبل، كذلك لفظ الحال، وذلك أثناء حديثه عن أقسام الأفعال[103].

3. قسم ذكر مصطلح حاضر بدلاً من المضارع، ومنه:

- أبو علي الفارسي (ت377هـ): حيث قال: "اعلم أنَّ الفعل ينقسم بانقسام الزمان، ماضٍ وحاضر وآتٍ، فمثال الماضي، ما كان مبنياً على الفتح، نحو: ذهب، وسمع... ومثال الحاضر، نحو: يقوم، ويذهب..."[104]

4. قسم ذكر مصطلحي الحاضر والمستقبل معاً، ومنه:

- ابن السراج (ت 316هـ): حيث قال في كتابه عندما قام بتعريف الفعل، قال: "والفعل ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإما مستقبل... والحاضر نحو قولك "يصلي"، يدل على

---

[95] شرح كتاب سيبويه، السيرافي 1/77.
[96] اللمع في العربية، ابن جني، ص9.
[97] ملحة الإعراب، الحريري، ص8، 11.
[98] الجمل، الزجاجي، ص21_22.
[99] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص52_53.
[100] شرح جمل الزجاجي، ابن حروف الإشبيلي، 2/271.
[101] شرح كتاب سيبويه، السيرافي ، 1/17_ 18.
[102] دقائق التصريف، أبو القاسم بن سعيد المؤدب، ص46.
[103] المقدمة المحتسبة، ابن بابشاذ، 194.
[104] المسائل العسكريات في النحو العربي أبو علي الفارسي، ص59.

الصلاة وعلى الوقت و الحاضر، والمستقبل نحو "سيصلي"، يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل "[105].

وهذا يدل على أنَّ المضارع عنده يصلح لزمانين، وهما الحاضر والمستقبل، ولا يمكن تحديد نوع الزمن فيها إلا بوجود القرائن السياقية.

- ابن جني (ت392هـ): جعل الأفعال ثلاثة أضرب بأقسام الزمان: وهي ماضٍ وحاضر ومستقبل، والحاضر نحو قولك: (هو يقرأ الآن)، وقال إنَّ اللفظ نفسه يصلح للمستقبل، إلا أنه جعل الحال أولى من الاستقبال، تقول: (هو يقرأ غداً، ويصلي بعد غد)، كما أنه قال إذا أردت إخلاصه للاستقبال أدخلت عليه السين أو سوف، تقول: (سيقرأ غداً، سوف يصلي بعد غد)[106].
- الزمخشري (ت538هـ): حيث قال في تعريفه لفعل المضارع: "وهو ما يعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء. وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل، وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل. وله إذا كان مع غيره واحدا أو جماعة نفعل. وتسمى الزوائد الأربع. ويشترك فيه الحاضر والمستقبل"[107].
- أبو البركات الأنباري (577هـ): حيث جاء في كتابه: "إنْ قال قائل: لمَ كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؟ قيل: لأنَّ الأزمنة ثلاثة، ولمّا كانت ثلاثة، وجب أنْ تكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل)"[108].
- العكبري (ت616هـ) في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب[109]، وابن يعيش (ت643هـ) في شرحه للمفصل: حيث ذكر كل منهما مصطلح حاضر ومستقبل في كتاب كل منهما.

ثالثاً_ مصطلحات الفعل المضارع في مصادر مرحلة ابن مالك ومَن بعده:

ورد عند ابن مالك (ت672هـ)[110] في ألفيته ومَن جاء بعده أمثال: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) في كتابه التذييل والتكميل[111]، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ) في شرح الألفية[112]، و ابن عقيل (ت769هـ) في شرح ألفية ابن مالك[113]، والسيوطي (ت911هـ) في همع الهوامع[114]، مصطلح المضارع في كتاب كل منهما.

رابعاً_ مصطلحات الفعل المضارع في المراجع المعاصرة:

ورد مصطلح المضارع عند نحاة هذه المرحلة، ومنهم:

- محمد عيد (ت1311هـ): حيث قال: "أن الفعل في الجملة الفعلية يأتي ماضياً مثل "نام، سهر" أو مضارعاً مثل "يحافظ"[115].

---

[105] الأصول في النحو، ابن السراج، 1/38_39.
[106] اللمع في العربية، ابن جني، ص23.
[107] المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص321.
[108] أسرار العربية، أبو بركات الأنباري، ص226.
[109] اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 2/14_ 15.
[110] ألفية ابن مالك، ابن مالك الطائي، دار التعاون، 1/9.
[111] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، 1/67.
[112] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، 1/52.
[113] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 1/24.
[114] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي1/34_36.
[115] النحو المصفى، محمد عيد، ص345.

- أحمد الحملاوي (ت1351هـ): ذكر مصطلح المضارع في كتابه، حيث قال: "والمضارع ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو يقرأ، ويكتب، فهو صالح للحال والاستقبال"[116].
- مصطفى الغلاييني (ت1364هـ): حيث قال في كتابه: " ينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى ماض ومضارع وأمر"[117].
- فاضل صالح السامرائي: قال في كتابه: "والمقصود بالفعل المضارع، الفعل المشابه للاسم"[118].

خامساً_ موازنة بين المصطلحات في مصادر النحو:

1. أطلق سيبويه، وغيره من النحاة في مرحلة ما قبل ابن مالك، ومرحلة ابن مالك ومَن بعده، ومرحلة المراجع المعاصرة مصطلح "المضارع" لتشابه الحالات الإعرابية بين المضارع والاسم، وللتشابه بين عمل المضارع واسم الفاعل.
2. اضطراب وتكرار مصطلح المضارع عند النحاة، فتارةً يعبرون عنه بالمستقبل ، وتارةً بالدائم، وتارةً أخرى بالحال، وهذا كان في مرحلة ما قبل ابن مالك.
3. جعل سيبويه الزمن مقترناً بالفعل، عندما قال (لما مضى)، (ولما يكون)، وما (هو كائن لم ينقطع)، وهو وحده جعل للمضارع هذه المصطلحات.
4. اتفق النحاة في مرحلة ابن مالك وما بعده مع النحاة المعاصرين في اصطلاحهم للفعل المضارع.
5. عدم اتفاق النحاة في مرحلة ما قبل مالك على اصطلاح المضارع، فالزجاج استخدم مصطلحين مختلفين للمضارع، المستقبل والدائم، في كلا كتابيه.
6. انفرد سيبويه بمصطلحات لم يستخدمها النحاة فيما بعده.
7. لم يكن مصطلح المضارع عند النحاة في مرحلة ما قبل مالك مستقراً، أي عند سيبويه
8. إنَّ أوّل مَن أطلق مصطلح المضارع من الأفعال هو سيبويه، كما يُلاحظ أنه في بداية كتابه كان المصطلح متداخل ما بين الاسم والفعل، ولكن القسم الثاني من الجزء الأول و الجزء الثالث اتجه نحو الاستقرار.
9. مصطلح المضارع عند نحاة ما قبل ابن مالك يصلح لزمانين عندهما، أمثال ابن السراج، والفارسي، بحيث يصلح عندهما للحاضر والمستقبل، والقرائن السياقية هي التي تُحِّد زمن كل منهما.
1. راعى سيبويه البنية اللفظية لاستخدامه مصطلح (المضارع) بخلاف من جاء بعده الذين ابتعدوا عن ذلك، أمثال المؤدّب، وابن فارس) وغيرهما.
2. يُلاحظ من خلال تناول وتتبع مصطلح (المضارع) عند النحاة من سيبويه، ومَن جاء بعده، وصولاً للمراجع المعاصرة، بأنّه مصطلح بصري، ولم يعرفه غيرهم.

فالمصطلحات في مصادر النحو على النحو الآتي:

الرقم	المصطلح عند سيبويه	في مرحلة ما قبل ابن مالك	المصطلح في مرحلة ابن مالك ومَن بعده	في المراجع المعاصرة
1	المضارع	المضارع	المضارع	المضارع
2	ما هو كائن ولم ينقطع	المستقبل	.....	.....

[116] شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص33.
[117] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، 1/33.
[118] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، 3/323.

3	ما لم يمضِ	الحاضر	.....	.....
4	.....	الحاضر والمستقبل معاً	.....	.....

ويُلاحظ من الجدول السابق:

- اضطراب المصطلح عند سيبويه وفي مرحلة ما قبل ابن مالك، فهو لم يستقر عندهم، وعِرف بالتعدد، أي تعدد الألفاظ للمصطلح الواحد، وهذا يعود إلى عدم استقرار المصطلح النحوي في تلك الفترة، ولأنه لم يوضع قبله الوضع النهائي لهذا المصطلح بشكل عام، فعرفت تلك الفترة بفوضى المصطلح.
- استقرار مصطلح المضارع في مرحلة ابن مالك، ومَن بعده، في المراجع المعاصرة، وهذا يعود إلى جهود سيبويه وغيره التي قدمها ليصل إلى هذه المرحلة من الاستقرار.
- مصطلح المضارع في مرحلة ما قبل ابن مالك، ومرحلة ابن مالك ومَن بعده وفي المراجع المعاصرة، تميَّزت بالإيجاز، والذيوع، إضافةً إلى أنهما استعملا مصطلحاً واحداً لحد المضارع، أما المصطلح عند سيبويه فجاءت مركبة من كلمتين أو أكثر، أيضاً استعمل أكثر من مصطلح لحد المضارع.

المبحث الرابع
أثر سيبويه في المصادر النحوية

لكتاب سيبويه مكانة كبيرة في مصادر النحو، حيث نال حظاً كبيراً من العناية، وشأناً عظيماً عند النحاة، وأثراً بالغاً في الدرس النحوي، ومن هذا الأثر غِنى المؤلفات النحوية من بعده، حيث أفاد النحويين كثيراً من بعده، حيث تمرسوا به حتى استطاعوا أنْ ينتفعوا من منهجه في التبويب، ومن إعادة تبويب بعض مسائله النحوية، وأيضاً من ملاحظاته من تحديد المصطلحات النحوية وغيرها.

أولاً_ أثر سيبويه في مصادر مرحلة ما قبل ابن مالك:

لسيبويه أثراً كبيراً في مصادر مرحلة ما قبل ابن مالك، حيث ظهر هذا واضحاً في الفعل المضارع عند نحاة هذه المرحلة، وخاصة عند النحويين المبرد (ت285هـ) وابن السراج (316هـ)، فالمبرد في كتابه المقتضب، يظهر هذا التأثر بشكل واضح وكبير، مما جعل أسلوبه في عرض الاصطلاحات في موضوعات كتابه التي جاءت متداخلة ومتناثرة في ثنايا الكتاب متقاربة بأسلوب سيبويه، إلا أنَّ المبرد رتبها في أبوابٍ، وأدرجها تحت عنوانات.

فالمبرد في كتابه المقتضب يتأثر بكتاب سيبويه بشكل كبير في أكثر من ناحية، وهي:

- **إحداها التبويب والأبواب**: فمعظم أبواب كتاب المقتضب في الفعل المضارع موافقة لأبواب الفعل عند سيبويه، ويظهر هذا جلياً وواضحاً، عندما قال في كتابه: (هذا باب إعراب الأفعال المضارعة، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال)[119] وهذا الباب يُشابه ما جاء في كتاب سيبويه في أول الجزء الثالث من الكتاب، حيث قال سيبويه في كتابه: (هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء)[120]، كذلك قال في رفع الأفعال(هذا باب

[119] المقتضب، المبرد 2/1

[120] الكتاب، سيبويه، 3/5.

تجريد إعراب الأفعال)[121] وهذه الترجمة متطابقة مع الباب الذي وضعه سيبويه في كتابه، وهو (باب وجه دخول الرفع في الأفعال)[122].

- **الأحكام وإيراد المسائل:** تناول المبرد أحكام الفعل المضارع، والتي تأثّر فيها بسيبويه في الطريقة التي تناولها في كتابه، حيث قال في بابٍ سماه (هذا تفسير وجوه العربية، وإعراب الأسماء والأفعال)[123] وكأنه لخّص أحكام الفعل المضارع في هذا الباب، الذي جاء مختصراً وملخصاً لما جاء عند سيبويه في باب (أواخر مجارى أواخر الكلم من العربية) حيث قال في كتابه: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم.. والوقف، وهذه المجارى الثمانية يُجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، ... وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"[124].
- **الحدود:** كان المبرد متأثراً بسيبويه في عدم حده للفعل المضارع بشكل صريح ، بل أشار إليه من خلال وروده للأمثلة، حيث قال **"**ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضي، ولكنه يصلح لوقتين لما أنت فيه ولما لم يقع، والزوائد الألف وهي علامة المتكلم وحقها أن يقال همزة، والياء وهي علامة الغائب، والتاء وهي علامة المخاطب وعلامة الأنثى الغائبة، والنون وهي للمتكلم إذا كان معه غيره وذلك قولك أفعل أنا وتفعل أنت أو هي ونفعل نحن ويفعل هو وإنما قيل لها مضارعة لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى تقول (زيد يقوم) وزيد قائم فيكون المعنى فيهما واحداً"[125]، وهذا كان مطابقاً لما جاء عند سيبويه في الجزء الأول من كتابه.
- **المصطلحات:** تأثر المبرد باستعماله للمصطلحات التي استعملها سيبويه في كتابه، ومنها (المضارع) ، و(ما لم يمضِ) ، و(ما هو كائن لم ينقطع)[126]، فتأثر المبرد في استعمال بعضها في كتابه، حيث استعمل منها: (المضارع)، و(لما أنت فيه ولم يقع)[127]، كذلك عند استخدامه لمصطلح الرفع والنصب والجزم والجزاء والمجازة والتي كانت متناثرة في ثنايا أبوابه وموضوعاته.

أيضاً من مظاهر تأثر المبرد بسيبويه، أنّه كان يأخذ عنه مصرحاً باسمه، ذاكراً بذلك رأيه، أي كان يكثر في كتابه من قوله: (قال سيبويه، وزعم سيبويه، والقياس عندي قول سيبويه، وقد أجازه سيبويه)، ومن ذلك ما نقله المبرد عن سيبويه من أنَّ "(إنْ) التي للجزاء تكون بمعنى ما"[128] إلا رغم تأثره به في آرائه وأحكامه وحدوده ومصطلحاته إلا أنه خالفه في بعض آرائه، منها: ما جاء في باب الفاء وما يتنصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله، وذلك عندما جاء بقول الشاعر:

وَمَا أَنَا لَلشّيْء الذي لَيْسَ نَافِعِي ... ويغضب صاحبي بقوُول

حيث قال سيبويه في(يغضب) فإن الرفع الوجه؛ لأن يغضب في صلة الذي، لأن معناه الذي يغضب منه صاحبي وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع وليس القول عندي كما قال لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع يغضب في الصلة كما ذكرت لك ومن أجاز النصب فإنما يجعل يغضب معطوفا على الشيء

---

[121] المقتضب، المبرد 2/5

[122] الكتاب، سيبويه، 3/9.

[123] المقتضب، المبرد 1/3.

[124] الكتاب، سيبويه، 1/12.

[125] المقتضب، المبرد 2/1

[126] الكتاب، سيبويه،1/6، 1/35، 1/12.

[127] المقتضب، المبرد، 2/1.

[128] المقتضب، المبرد، 2/362، وينظر: الكتاب، سيبويه 3/152.

وذلك جائز ولكنه بعيد وإنما جاز لأن الشيء منعوت فكان تقديره وما أنا للشيء الذي هذه حاله ولأن يغضب صاحبي وهو كلام محمول على معناه لأنه ليس يقول الغضب إنما يقول ما يوجب الغضب[129].

ويُلاحظ من أثر سيبويه في مرحلة ما قبل ابن مالك الآتي:

- أنَّ المبرد تأثَّر بسيبويه كثيراً، وربما يرجع ذلك إلى أنَّ المقتضب أول كتاب أُلِّف في النحو، بعد كتاب سيبويه، حتى قيل عنه أنه مختصر لكتاب سيبويه، كما يعد المبرد الشخصية النحوية الثانية الأبرز بعد سيبويه، وكان كتابه يمثل نقلة، وإنْ كانت متواضعة إلا أنها تعطي المبرد صفة الشخصية الثانية بعد سيبويه في مجال التأليف النحوي[130].
- إنَّ أسلوب المبرد يُقارب أسلوب سيبويه في عرض المصطلحات، في تناوله لمسائل وأحكام الفعل المضارع، وهذا كما قلنا يرجع إلى قراءته للكتاب أكثر من مرة، واحتفاظه بنسخة منه، لمجيء كتابه بعده.
- رغم تأثر المبرد بسيبويه كثيراً إلا أنه كان يخالفه في بعض آرائه، وهذا يدل على مدى استقلاليته في آرائه.

ثانياً_ أثر سيبويه في مرحلة ابن مالك ومَن بعده:

لسيبويه أثراً كبيراً في مصادر مرحلة ابن مالك ومن بعده، حيث تأثَّر ابن مالك في كتابيه (شرح التسهيل) و(شرح الكافية الشافية) كثيراً بكتاب سيبويه، وإن كان مختصراً عنه في تبويبه، وفي عرضه لمسائل الفعل المضارع وأحكامه، إلا أنه كان متأثراً بأسلوبه وبآرائه، حتى كثيراً ما كان يذكر سيبويه ورأيه في أحكامه التي تناولها في الفعل المضارع، وهذا إنْ دل فإنما يدل على تأثر كتابي ابن مالك بكتاب سيبويه، **ومن آثار هذا التأثر عند ابن مالك (ت672هـ):** في كتابيه شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية، قال: " وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ إنْ مقدرة، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ، بل تضمن لفظ الطلب لمعناها ... نحو (مَنْ يأتني أكرمه) قال وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه رحمهما الله"[131].

وترجيح ابن مالك لمذهب سيبويه، لا يعني أنه يتبنّى جميع آرائه، بل كان يخالفه أحياناً، ويرجح رأي غيره أحياناً أخرى.

- كذلك كان كثيراً ما يصرّح في كتابه، بقوله(وروى سيبويه، وأنشده سيبويه، وقال سيبويه) فهو كان يأخذ منه مصرحاً، فكان يقول في كتابه، قال سيبويه: " فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ"ثم" جزمت وإن شئت رفعت، وكذلك الواو، والفاء، إلا أنه قد يجوز النصب بالواو، والفاء"[132].
- من تأثره بكتاب سيبويه استخدم المصطلحات التي ذكرها سيبويه في كتابه، ومنها (المضارع، الرفع).

ويُلاحظ من أثر سيبويه في مرحلة ابن ومَن بعده:

- تأثر ابن مالك ومَن جاء بعده كثيراً بكتاب سيبويه، وخاصة بطريقة إيراد مسائله النحوية الخاصة بنصب الفعل المضارع وجزمه؛ وهذا التأثر يرجع إلى أصالة كتاب سيبويه، فهو مرجع أصيل يُرجع إليه في المسائل النحوية.

---

[129] المقتضب، المبرد، 2/19.
[130] النحو ومناهج التحليل والتأليف، شعبان محمد العبيدي، منشورات جامعة قار يونس، 1989، ص198.
[131] شرح التسهيل لابن مالك، 4/40، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك 3/525.
[132] شرح الكافية الشافية، ابن مالك 1/84.

- يُلاحظ أنَّ نحاة هذه المرحلة كثيراً ما يأخذون برأي سيبويه ويرجحونه على الآراء التي يقدمونها

ثالثاً_ أثر سيبويه في المراجع المعاصرة:

كان لسيبويه أثراً كبيراً في نحاة هذه المرحلة، لكن لم تكن كسابقيها من التأثر، فكان تأثراً ممزوجاً ما بين سيبويه وبين الفكر والآراء الحديثة، وهذا ما نراه عند كلٍ من (خديجة الحديثي) التي تعد أكثر العلماء المحدثين تأليفاً حول كتاب سيبويه، وهذا يرجع لشدة تأثرها بكتابه، وكذلك(عبد السلام هارون) و(شوقي ضيف)، و(كمال شاهين) الذي قال عن كتابه: "إنَّ كتاب سيبويه لم يكن أول كتاب في النحو العربي وحسب، بل كان أيضاً الكتاب الأخير"[133].

أيضاً (مصطفى عبد العزيز) الذي قال عن كتاب سيبويه" كان ولا يزال المرجع الأول الذي يهتدى به الباحثون في علم النحو والصرف واللغة لما حواه من الأساليب والقواعد والشواهد والمصلحات والعلل والأقيسة، والآراء التي فطن إليها بنفسه، أو رواها عن أئمة عصره"[134].

كذلك نحاة هذه المرحلة تأثروا بسيبويه وبمرحلة ابن مالك، فكتاب النحو الوافي لعباس حسن نراه عنده كتقسيم الأبواب ذاتها عند ابن مالك وكذلك مصطلحاته النحوية نفسها دون تغيير أو تبديل، إضافة إلى إيراد المسائل النحوية وأحكامها، فهو في تناوله للفعل المضارع يجمع ما بين القدامي والمحدثين؛ ليقوم ببناء لغة مؤلفاته معتنياً بها عناية كاملة، فهو يذكر رأي سيبويه كثيراً ويأخذ به ويقدمه على غيره أحياناً، لكنه لا يقف عنده حيث قال في كتابه: اعلم أنَّ سيبويه وجماعة من البصريين قد جعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل، وكذلك الرفع والجر والجزم..."[135]، فأحياناً يقوم بتقديم آراء غيره عنه، وأحياناً يمزج ما بين أراء سيبويه وغيره.

ومن آثار هذا التأثر عند عباس حسن:

عندما ذكر عباس حسن أحكام الجملة الجوابية للشرط الجازم ذكر منها الحذف، وقال "وجب تأخيرها، فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط، ولا على الجملة الشرطية. إلا في حالتين، منها: أن يكون المعمول هو "إذا " الشرطية عند من يعربها ظرفاً لجوابها، وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي لا تكون معمولة لفعل الشرط حين يكون فعلاً ناسخاً،... أما في الصورة الثانية فلأنها أداة شرطية واجبة الصدارة. لفظاً ومعنى بحسب أصله، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف "لم" -مع ملاحظة ما يأتي في الحكم الرابع- فإن سيبويه: "هذا هو الوارد من كلام العرب". وإذا لا يصح عنده الأخذ بالرأي الكوفي الذي يقيس المضارع على الماضي، فيجيز: "أنت كريم إن تصفح"؛ لأن في هذا قياسا لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه"[136]. كذلك تأثر (فاضل السامرائي) بسيبويه كثيراً في كتابه معاني النحو .**ومن مظاهر هذا التأثر:**

- كان أحياناً يصرّح بعبارة (صاحب الكتاب، وجاء في الكتاب)، كذلك كان كثيراً ما يأخذ عنه مصرحاً باسمه، فيقول(قال سيبويه، ومذهب سيبويه)

---

[133] نظرية النحو العربي القديم، كمال شاهين، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002م، ط1، ص33.

[134] المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى عبد العزيز، المكتبة الفيصلية، جدة، 1986، ط1، ص29.

[135] النحو الوافي، عباس حسن، 1/106.

[136] النحو الوافي، عباس حسن، 4/450_451.

- كان فاضل السامرائي يحرص على ذكر المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه، والتي تخص الفعل المضارع، ومنها: مصطلح (المضارع[137]، الرفع،[138]).
- كان يذكر السامرائي في أحكامه التي تخص رفع المضارع، أحكاماً وردت وذكرت في كتاب سيبويه، ومنها: أنَّ الفعل المضارع يُرفع لوقوعه موقع الأسماء[139]، سواء أكانت تلك الأسماء التي وقعت موقعها، مرفوعة، أو منصوبة، أو مخفوضة، وذلك مثل قولك: "جاءني رجل يضحك"، و" رأيت رجلاً يضحك"، و" مررت برجل يضحك".[140]
- **رابعاً_ موازنة أثر سيبويه في مصادر النحو:**

- تأثرت مصادر النحو كثيراً بكتاب سيبويه، وخاصة في مرحلة ما قبل ابن مالك عند كل من (المبرد والسراج) فتأثرهما بسيبويه وكتابه كانا أكثر من تأثر غيرهما سواء في المرحلة نفسها، أم في مرحلة ابن مالك ومَن بعده، والمراجع المعاصرة، وهذا يعود إلى أنه أول كتاب أُلِّف في النحو بعد كتاب سيبويه، والناظر إلى كتاب المبرد يظن بأنه مختصر لكتاب سيبويه، فقد وافق سيبويه في كثير من آرائه، وأحكامه ومصطلحاته، ومعظم أبواب كتابه المقتضب موافقة لأبواب كتاب سيبويه، وهذا لشدة تأثره به؛ لكونه مصدراً أصيلاً من المصادر الأولى التي يُرجع إليها في المسائل النحوية.
- تأثر ابن مالك والنحاة من بعده كثيراً في كتاب سيبويه، فعند النظر إلى كتب ابن مالك، وخاصة كتابيه (شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية) فلا تكاد أن تمر مسألة في الفعل المضارع أو غيرها في كتابيه إلا ونجد رأي سيبويه فيها، وهذا يدل على تأثر كتابيه بكتاب سيبويه، وأنه مهتماً بالاطلاع على فكره وآرائه الجليلة في كتابه.
- من شدة تأثر النحاة سواء المتأخرين أو المعاصرين بكتاب سيبويه، كانوا يصرحون بقولهم(قال سيبويه، أو ما ورد في الكتاب، وفي مذهب سيبويه) فكانوا يأخذون برأيه مصرحين بذلك، وأحياناً كانوا يضمن كلامهم عبارات مختصرة لسيبويه دون التصريح باسمه، لكن رغم تأثرهم الشديد به إلا أنهم كانوا قليلاً ونادراً ما يخالفون رأيه ويقدمون رأياً خاصاً بهم، ليدل على استقلالية شخصيتهم.

الخاتمة:

وبعد الانتهاء من هذا البحث، خَلُصَت الباحثة إلى النتائج الآتية:

---

[137] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، 3/323

[138] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، 3/335

[139] المقتضب، المبرد 2/5، والأصول في النحو، ابن السراج 2/146، شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 1/29، والإيضاح العضدي، الفارسي 1/318، والمفصل، الزمخشري، ص314_315، وأسرار العربية، الأنباري، ص322.

[140] شرح كتاب سيبويه، السيرافي 1/29.

1. لم يُصرّح سيبويه بأنَّ الفعل المضارع وُضِع للحال أو الاستقبال، وإنما اتضح ذلك من خلال كلامه، فهو خص المضارع منها بالحال والاستقبال، فالحال عنده عندما قال (وما هو كائن لم ينقطع) والاستقبال عندما قال(مخبراً).
2. لم يختلف النحاة على إعراب الفعل المضارع، لكن اختلفوا في علة إعرابه، وعوامله، والراجح أنه يُعرب لمشابهته الاسم.
3. أفرد نحاة مرحلة ما قبل ابن مالك أبواباً منفرد بالفعل المضارع باستثناء ابن جني الذي عرفه أثناء حديثه عن المعرب والمبني.
4. أكثر نحاة ما قبل ابن مالك لم يعرفوا الفعل المضارع بشكل صريح ومباشر، إنما ذكروه من خلال الأمثلة الصناعية.
5. عدم اتفاق نحاة مرحلة ما قبل ابن مالك في تعريف جامع مانع للفعل المضارع.
6. اضطراب النحاة القدامى والمعاصرين في إعراب الفعل المضارع .
7. اتفق النحاة في مرحلة ابن مالك ومَن بعده على تعريف الفعل المضارع بأنه ما يُفتتح به بأحرف نأيت الأربع، وهي: (الألف والنون والياء والتاء).
8. أكثر نحاة مرحلة ابن مالك ومَن بعده أفردوا باباً مستقلاً خاصاً بالفعل المضارع.
9. أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً، لكنهم اختلفوا في تحقيق الرافع له.
10. اختلف النحاة المعاصرين في إفراد بابا مستقلاً خاصاً بالفعل المضارع، فمنهم مَن أفرد له، ومنهم مَن أشار إليه أثناء حديثه عن الأفعال كـ تمام حسان.
11. من النحاة المعاصرين من أطلق على المضارع مصطلح المبهم، كـ القبلوي الجزائري.
12. اتفق النحاة المعاصرين في تعريف الفعل المضارع بأنه فعل دال على الحال والاستقبال.
13. يُرفع الفعل المضارع عند كل من سيبويه ومرحلة ما قبل ابن مالك؛ لوقوعه موقع الاسم.
14. اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع، فمنهم من قال بأنَّ رافعه هو عامل لفظي، وهو حروف المضارعة، ومنهم مَن قال بأنَّ رافعه هو عامل معنوي، كما اختلف في المعنوي ما هو، منهم قال التجرد من النواصب والجوازم، ومنهم من قال الحروف المضارعة نفسها، ومنهم قال وقوعه موقع الاسم.
15. أجمع النحاة المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين علامات رفع الفعل المضارع ، فيرفع بالضمة الظاهرة إذا كان صحيح الآخر، وبالضمة المقدرة إذا كان معتلاً الآخر، وبثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة،
16. أوّل مَن أطلق مصطلح المضارع من الأفعال هو سيبويه، فلم يكن المصطلح قبله مستقراً، وعُرف عنده بالتعدد، أي تعدد الألفاظ للمصطلح الواحد.
17. تميز مصطلح المضارع في مرحلة ما قبل ابن مالك، ومرحلة ابن مالك ومَن بعده، وفي المراجع المعاصرة، بالإيجاز والذيوع، كذلك استعملوا مصطلحاً واحداً مفرداً لحد المضارع ، بخلاف سيبويه الذي عرف التعدد، واستعماله أكثر من مصطلح لحد المضارع.
18. تأثرت مصادر النحو كثيراً بكتاب سيبويه، وخاصة في مرحلة ما قبل ابن مالك عند كل من (المبرد والسراج) فتأثرهما بسيبويه وكتابه كانا أكثر من تأثر غيرهما سواء في المرحلة نفسها، أم في مرحلة ابن مالك ومَن بعده، والمراجع المعاصرة، وهذا يعود إلى أنه أول كتاب أُلِّف في النحو بعد كتاب سيبويه.
19. تأثر النحاة بشكل واضح بسيبويه عامةً وبكتابه خاصةً.

المصادر والمراجع: